الأمم المتحدة

A/65/843–S/2011/320

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
20 May 2011
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ١٠٧ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الورقة المعنونة ”موقف كوبا بشأن الإرهاب“ لتعميمها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٧ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن (انظر المرفق).

(توقيع) بيدرو **نونييز موسكيرا**

230511 230511 11-34977 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

موقف كوبا بشأن الإرهاب

تدين كوبا كافة الأعمال الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها. وتدين كذلك أي أعمال تهدف إلى تشجيع أي أعمال أو طرق أو ممارسات إرهابية أو دعمها أو تمويلها أو التستر عليها.

ولم تستخدم أراضي كوبا قط ولن تستخدم أبدا لتدبير أعمال إرهابية أو تمويلها أو تنفيذها ضد أي بلد من البلدان، بما فيها الولايات المتحدة.

وكان أداء كوبا على الدوام مثالا يقتدى به في مجال مواجهة الإرهاب:

- فقد اتخذت كوبا تدابير تشريعية عديدة بهدف منع وقمع جميع الأعمال والأنشطة الإرهابية وتلك التي تتصل بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بما فيها تدابير تتصل بتمويل الإرهاب، وحماية ومراقبة الحدود، والاتجار بالأسلحة، والتعاون القضائي، والانضمام إلى الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمنع وقمع الإرهاب الدولي.
- وتعد كوبا دولة طرفا في الاتفاقات الدولية الـ ١٣ القائمة في مجال مكافحة الإرهاب وتمتثل امتثالا تاما للالتزامات المنبثقة عن قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في هذا المجال.
- وأقرت الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية في جمهورية كوبا، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، القانون ٩٣ المعنون ”مناهضة أعمال الإرهاب“، الذي صنف جميع أعمال الإرهاب الدولي باعتبارها جرائم خطيرة وحدد لها عقوبات شديدة للغاية.
- واعتمدت كوبا، علاوة على ذلك، تدابير لمنع وقمع جميع الأنشطة المتصلة بتمويل الإرهاب. فمنذ عام ١٩٩٧، مع بدء نفاذ القرار ٩٧/٩١ الصادر عن الوزير – رئيس المصرف المركزي لكوبا، شرع النظام المصرفي والمالي الكوبي ينفذ تدابير منهجية لمنع وكشف حركة رؤوس الأموال غير المشروعة.
- وعززت كوبا إجراءاتها الصارمة لمراقبة الحدود على إثر اتخاذ قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

- ولا تمتلك كوبا وليس في نيتها امتلاك أسلحة دمار شامل من أي نوع وتفي بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية التي وقعت عليها في مجال الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وجميع البرامج المتعلقة بهذه المجالات ذات طابع سلمي بحت وتخضع لمراقبة صارمة دائمة من جانب السلطات الوطنية المختصة كما أنها خاضعة لرقابة الهيئات الدولية المختصة. ولم يكن امتلاك هذا النوع من الأسلحة البتة جزءا من استراتيجية كوبا للدفاع الوطني.

- ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، تقوم وزارة الخارجية الكوبية بانتظام بإبلاغ القنصليات الكوبية والسلطات المختصة الأخرى بتحديث القائمة الموحدة التي وضعتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار المذكور والمعروفة أيضاً باسم لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان.

- ووقعت كوبا ٣٥ اتفاقا في مجال المساعدة القانونية وأبدت مرارا استعدادها الدائم للتعاون مع جميع الدول في هذا المجال.

ومن منطلق هذه الروح، تعاونت كوبا مع حكومة الولايات المتحدة بمستويات عدة منها مستوى التعاون النشط:

- ففي ثلاث مناسبات (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وآذار/مارس ٢٠٠٢)، اقترحت كوبا على سلطات الولايات المتحدة مشروع برنامج للتعاون الثنائي من أجل مكافحة الإرهاب. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، وبعد ذلك في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٠، ومؤخرا في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كررت كوبا لحكومة الولايات المتحدة تأكيد استعدادها للتعاون في هذا المجال.

- وفي عدة مناسبات، أبلغت السلطات الكوبية حكومة الولايات المتحدة باستعدادها لتبادل المعلومات بشأن الأعمال الإرهابية الموجهة ضد أهداف في أي من البلدين. وفي عام ١٩٨٤، نبهت كوبا إلى وجود خطة لاغتيال الرئيس رونالد ريغن، ما أدى إلى شل سلطات الولايات المتحدة حركة المخططين. وفي عام ١٩٩٨، أحيلت إلى حكومة الرئيس ويليام كلينتون معلومات عن خطط لتفجير قنابل في طائرات تابعة للخطوط الجوية الكوبية أو للخطوط الجوية لبلدان ثالثة تقوم برحلات إلى كوبا، ومعظمها ينقل مواطنين من الولايات المتحدة.

- وكانت كوبا من أولى البلدان التي أدانت علانية الهجمات الإرهابية التي شنت على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وأبدت استعدادها لتقديم المساعدة الطبية والإنسانية للضحايا وعرضت على الفور فتح مجالها الجوي ومطاراتها لاستقبال طائرات الركاب المتجهة إلى أراضي الولايات المتحدة.

- وسلمت السلطات الكوبية لحكومة الولايات المتحدة معلومات وفيرة عن أعمال إرهابية ارتكبت ضد كوبا. ففي أعوام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، سلمت كوبا لوزارة العدل ولمكتب التحقيقات الاتحادي أدلة وافرة على التفجيرات بالقنابل التي وقعت في عدة مراكز سياحية كوبية، وأتاحت لهما إمكانية الوصول إلى الإرهابيين الضالعين في تلك الأعمال والمحتجزين في كوبا، والاتصال بالشهود والاطلاع على الأدلة.

ومنذ عام ١٩٥٩، كانت كوبا ضحية أعمال إرهابية أودت بحياة ٤٧٨ ٣ شخصا وتسببت في تشوهات لما عدده ٠٩٩ ٢ مواطنا كوبيا. ومعظم هذه الأعمال دُبر ومُول ونفذ انطلاقا من إقليم الولايات المتحدة.

ومنذ انتصار الثورة الكوبية، استقبلت حكومات متعاقبة في الولايات المتحدة على أرضها مئات من الجانحين والقتلة والإرهابيين في تجاهل لطلبات الرسمية المتعددة التي وجهتها إليها حكومة كوبا لإرجاعهم، بموجب اتفاقات التسليم السارية حينذاك. ولا يزال العديد من هؤلاء الأفراد يعيشون بحرية في ذلك البلد، بما في ذلك بعد أن تورطوا في أعمال إرهابية جديدة ضد مواطني ومصالح الولايات المتحدة وكوبا وبلدان أخرى.

ويكمن الحادث الأشهر والأبشع في تفجير طائرة كوبية للركاب أثناء تحليقها في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، وهو الحادث الذي أودى بحياة ٧٣ شخصا وشكل أول عمل إرهابي ضد الطيران المدني في النصف الغربي من الكرة الأرضية. وقد توفي أحد المدبرين، واسمه أورلندو بوش، في هدوء بمدينة ميامي، حيث عاش بحرية تامة وفي مأمن من العقاب، بعد أن استفاد من عفو أصدره في حقه الرئيس جورج إتش دبليو بوش والذي هيأه اليمين الكوبي المتطرف. ودافع أورلندو بوش علانية حتى آخر أيامه عن الإرهاب ضد كوبا، دون أي عواقب. ولقي المدبر الآخر لتلك الجريمة البشعة، وهو لويس بوسادا كاريليس، معاملة مماثلة إذ لم يتهم و لم يحاكم إطلاقا في الولايات المتحدة، بسبب هذا العمل ولا بسبب كونه العقل المدبر لمجموعة من عمليات التفجير بالقنابل المرتكبة ضد فنادق كوبية في عام ١٩٩٧ والتي تسببت في مقتل السائح الإيطالي فابيو ديسلمو. وعلى النقيض من ذلك، برئ بوسادا للتو بشكل فاضح عقب محاكمة كاذبة واجه فيها فقط تهم الكذب

على سلطات الهجرة في الولايات المتحدة بخصوص دخوله غير القانوني إلى هذا البلد في عام ٢٠٠٥.

وإن حكومة الولايات المتحدة، تماشيا مع التزامها المعلن بمكافحة الإرهاب، عليها أن تتصرف دونما كيل بمكيالين ضد من ارتكبوا أعمالا إرهابية ضد كوبا انطلاقا من إقليم الولايات المتحدة وأن تفرج عن الأبطال الكوبيين الخمسة المحتجزين دون وجه حق في ذلك البلد لقيامهم بحماية كوبا من الإرهاب والدفاع عن سلامة مواطني الولايات المتحدة وبلدان أخرى.